

رقم (١٠٣٠) لسنة ٢٠١٥
بتاريخ ٨/١٩/٢٠١٥
بشأن تعديل المادتين رقمي (٢٦ ، ٥٦) من النظام الأساسي
لشركة التجارى الدولى للتأمين على الحياة "ش.م.م"

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي
التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية ولائحته التنفيذية ،
وعلى قرار الهيئة رقم (٥٦٨) لسنة ١٩٩٩ بتسجيل شركة التجارى الدولى للتأمين على
الحياة فى سجل شركات التأمين وإعادة التأمين بالهيئة برقم (١٢) ،
وعلى الطلب المقدم من الشركة بتعديل المادتين رقمي (٢٦، ٥٦) من النظام الاساسي
للشركة ،
وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص والتسجيل المؤرخة
٢٠١٥/١٢/٢ فى هذا الشأن .

"قرار"

مادة (١) : يستبدل بنصى المادتين رقمي (٢٦، ٥٦) من النظام الأساسي لشركة التجارى
الدولى للتأمين على الحياة ش.م.م النصين التاليين :-



مادة (٢٦):

يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (أربع) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط ان يكون جميع اعضاءه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع ، كما يجوز لمجلس الإدارة إصدار قرارات عن طريق التمرير أو الاتصال الهاتفي أو المرئي (كونفرنس كول) بين الأعضاء ويشترط أن يدون في سجل محاضر الجلسات ويوقع عليه من جميع الأعضاء .

مادة (٥٦) :

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥% على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك المقدار تعين العودة إلى الاقتطاع .

ويكون للعاملين نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً بما لا يقل عن ١٠% بشرط الا يزيد عن مجموع الاجور السنوية للعاملين .

(٢) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٢٠%) للمساهمين عن المدفوع من قيمة اسهمهم وللعاملين ، على انه إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنين التالية .

(٣) يخصص بعد ما تقدم ١٠% على الأكثر من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة.

(٤) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين في الحدود والنسب المقررة في هذه المادة كحصة إضافية في الأرباح أو يرحد بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي للهيئة العامة للمراقبة المالية عادي أو مال للاستهلاك غير عادي.

وللجمعية العامة الحق في توزيع كل أو بعض الأرباح التي تكشف عنها القوائم المالية الدورية التي تعدها الشركة على أن يكون مرفقاً بها تقرير عنها من مراقب الحسابات .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

مادة (٣) : على الجهة المختصة تنفيذ هذا القرار .

رئيس الهيئة
(شريف سامي)
مكتب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

٢٢/١